

العائد الاقتصادي لإعادة توجيه واردات مصر والسعودية من القمح

على يوسف خليفة، نشوى عبدالحميد التطاوى، خالد بن نهار الرويس*، أسماء حسن محمد حسن¹

الملخص العربي

المقدمة

يعتبر القمح محصول الغذاء الرئيسى في مصر والسعودية حيث تعتمد قطاعات عريضة من أفراد الشعب المصرى والسعودى على الخبز للحصول على ما يقرب من ٣٤% من الطاقة اللازمة للجسم، وتعانى مصر والسعودية من فجوة قمحية نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك مقابل الإنتاج حيث تشير الإحصائيات إلى وجود فجوة تمثل نحو ٤٦% كمتوسط عن الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٩، مما يضطر البلاد إلى سد الفجوة ما بين كل من الإنتاج المحلى والاستهلاك المحلى عن طريق الإستيراد من الخارج. وتمثل واردات القمح القيمة الأكبر في قيمة الواردات الغذائية الكلية، كما أن دعم الخبز يكلف الميزانية العامة للدولة أكثر من ٧ مليار جنيه في العام ممثلاً أحد الأعباء التي تتحملها الدولة في حماية محدودى الدخل، وهو أيضاً محصول سياسى وإستراتيجى في عالم أصبح فيه حرمان الشعوب من الغذاء هو أقسى أسلحة القهر والإذلال وسلب الإرادة. ويلعب القمح في هذا المجال دوراً حيوياً وخطيراً في أمن واستقرار الشعوب وقدرتها على إتخاذ القرار. وعليه فانه يجب تأمين الاحتياجات المحلية من واردات القمح من الدول المصدرة له مع تخفيض فاتورة وارداته بقدر المستطاع حتى لا يؤثر ذلك بالسلب على الميزان التجارى الزراعى لتلك الدول المستوردة.

المشكلة البحثية

يعتمد النمط الغذائى في مصر والسعودية على استهلاك القمح حيث يركز هذا النمط الغذائى على استخدام القمح بصورة أساسية، ونظراً لإنتاجه وتصديره في عدد قليل من الدول مما يجعل مصدري القمح من هذه الدول يتسمون بالممارسات الاحتكارية التي تمكنهم من الحصول على أسعار تصديرية احتكارية. وعليه لابد من استعراض الإمكانيات التصديرية للقمح للدول المصدرة له مع دراسة

تمثل المشكلة البحثية في أن قضية الغذاء تحتل المرتبة الأولى حيث أن توفير الغذاء للسكان يمثل أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في مصر والسعودية، وتعانى مصر والسعودية من فجوة قمحية نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك مقابل الإنتاج مما يضطر البلاد إلى سد الفجوة ما بين كل من الإنتاج المحلى والاستهلاك المحلى عن طريق الإستيراد من الخارج.

يستهدف هذا البحث توجيه التجارة الدولية للقمح بما يحقق توفر الاحتياجات الاستهلاكية من القمح للسكان مع تدنيه فاتورة واردات القمح التي يتحملها الاقتصاد المصرى والسعودى بما يحقق توافره للمستهلك بال جودة والأسعار المناسبة تحقيقاً للأمن الغذائى فيما يتعلق بسلعة القمح، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام اسلوب البرمجة الخطية للتوصل الى أفضل توزيع لواردات القمح، والذي يتحقق عن طريق تدنية فاتورة الواردات في ظل قيود تتمثل في الطاقة التصديرية للدول المصدرة بالإضافة الى القيد الخاص بحجم الطاقة الاستيرادية للقمح وسعر طن الاستيراد من كل دولة. وقد توصل البحث الى أن البديل الأول والخاص بتوزيع الكميات المستوردة من القمح بطريقة حرة على مختلف الدول حسب اقلها سعراً وفي ظل قيد طاقة تلك الدول التصديرية، قد حقق أعلى نسب توفير لفاتورة الواردات من القمح، حيث حقق لمصر نسبة وفر تقدر بحوالى ٢٤,٦٧% عن النموذج الراهن وذلك للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) وحوالى ٥٥,٥% عن النموذج الراهن وذلك في عام ٢٠١٧، كما حقق البديل الأول أيضاً أعلى نسب توفير في فاتورة الواردات للقمح في السعودية حيث حقق نسبة وفر تقدر بحوالى ١٣,٦% عن النموذج الراهن وذلك للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) وحوالى ١٠% عن النموذج الراهن وذلك في عام ٢٠١٧.

^١ قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية

*المشرف على كرسى الملك عبدالله للأمن الغذائى

استلام البحث في ٣٠ ابريل الموافقة على النشر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣

التصديرية لها، كما يجب ألا يقل عن متوسط اجمالي كمية الواردات الراهنة.

Min:

$$C = \sum_{i=1}^n C_i X_i$$

Subject to =

$$\sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^m a_{ij} x_{ij} = D\bar{C}$$

حيث $D\bar{C}$ تمثل الطاقة الاستيرادية من القمح

$$\bar{C}, J = 1, 2, 3, \dots, 7$$

X_i الطاقة التصديرية للدول المصدرة

C_i السعر التصديري للقمح في دولته المصدرة

مصادر البيانات: يستند هذا البحث في بياناته على نشرات التجارة الدولية التي تصدرها منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO. هذا بالإضافة إلى نشرات وزارة الزراعة - الإدارة العامة للأبحاث والتنمية الزراعية عن الموازنات الغذائية. وكذلك الكتاب الإحصائي الذي تصدره الأمم المتحدة.

النتائج ومناقشتها

مكانة مصر والسعودية الاستيرادية بين دول العالم الرئيسية المستوردة للقمح:

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) والخاص بترتيب أهم الدول المستوردة للقمح وفقاً للكمية وقيمتها في عامي ٢٠٠٩، ٢٠٠٠ أن مصر تحتل المرتبة السادسة من بين الدول المستوردة للقمح في عام ٢٠٠٠ وذلك بالنسبة للكمية المستوردة حيث بلغت كمية الواردات في هذا العام قرابة ٤,٩ مليون طن كما بلغت قيمة هذه الواردات ٧١٣,٤ مليون دولار، أما في عام ٢٠٠٩ احتلت مصر المرتبة العاشرة من بين الدول المستوردة للقمح من حيث الكمية، حيث بلغت كمية الواردات في هذا العام قرابة ٤,١ مليون طن، كما بلغت قيمة هذه الواردات ١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي أن الكمية المستوردة من القمح في عام ٢٠٠٩ تقل عن نظيرتها في عام ٢٠٠٠

الأسعار التصديرية لهذه الدول والاختيار فيما بينها من حيث السعر تخفيضاً لفاتورة الواردات المصرية والسعودية من القمح.

أهداف البحث

تمثل أهداف البحث في:

١- دراسة مكانة كل من مصر والسعودية الاستيرادية بين دول العالم الرئيسية المستوردة لمحصول القمح خلال عامي (٢٠٠٠-٢٠٠٩).

٢- دراسة الاحتياجات الاستيرادية الحالية والمتوقعة للقمح في مصر والسعودية خلال عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٧م.

٣- استخدام نماذج التحليل الاقتصادي النشاطي في توجيه التجارة الدولية للقمح بما يحقق توفر الاحتياجات الاستهلاكية من القمح للسكان مع تدنيه فاتورة واردات القمح التي يتحملها الاقتصاد المصري والسعودي بما يحقق توافره للمستهلك بالجودة والأسعار المناسبة تحقيقاً للأمن الغذائي فيما يتعلق بسلعة القمح.

الأسلوب البحثي

يتمثل الأسلوب البحثي المستخدم في هذا البحث في: وضع نموذج اقتصادي لتوجيه التجارة الدولية للقمح في مصر والسعودية بما يحقق توفير الاحتياجات الغذائية من القمح مع تدنيه فاتورة استيراده من السوق الدولية ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي له وتحقيق وفرة مالية للاقتصاد المصري والسعودي. ويتمثل هذا النموذج في نموذج البرمجة الخطية الآتي:

دالة الهدف: تستهدف تدنية حصيلة الواردات من القمح خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) وفي عام ٢٠١٧، ولصيغة هذه الدالة تم استخدام متوسط اسعار استيراد الطن من القمح كما تم استخدام الكمية التي يمكن استيرادها من مختلف الدول.

الأنشطة البديلة: تتمثل في أسواق الدول المصدرة للقمح.

القيود الاستيرادية: تمثلها الطاقات التصديرية بالطن للدول المصدرة وكذلك الكميات الاستيرادية.

وهذه القيود تعني أنه في ظل البدائل المقترحة يجب ألا يزيد كمية الواردات من القمح من الدول المصدرة عن اجمالي الطاقات

في حين ان قيمة واردات السعودية زادت في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٠ بقرابة ٣٧٠ مليون دولار اي ما يعادل قرابة ٩٩%.

التوزيع الجغرافي الراهن لواردات مصر والسعودية من القمح في خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩):

يشير التوزيع الجغرافي لمتوسط واردات مصر من القمح من الأسواق العالمية المختلفة في خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) والموضح بجدول رقم (٢) الى أن متوسط كمية الواردات المصرية بلغت قرابة ٥,٤ مليون طن في الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، وتقدر قيمتها الاجمالية بقرابة ٩٠٥ مليون دولار، وقد تم استيراد هذه الكمية من ٢٩ دولة مختلفة.

بقرابة ٨٣٦,١ الف طن اي ما يعادل قرابة ١٧,١% في حين ان قيمة واردات مصر زادت في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٠ بقرابة ٨٦٢,٧ مليون دولار اي ما يعادل قرابة ٥٤,٧%، كما يوضح أيضا أن السعودية تحتل المرتبة الـ ٧٥ من بين الدول المستوردة للقمح في عام ٢٠٠٠ وذلك بالنسبة للكمية المستوردة حيث بلغت كمية الواردات في هذا العام قرابة ٢٠,٠٢ الف طن كما بلغت قيمة هذه الواردات ٣,١٣ مليون دولار، أما في عام ٢٠٠٩ أحتلت السعودية المرتبة الـ ٣٤ من بين الدول المستوردة للقمح من حيث الكمية، حيث بلغت كمية الواردات في هذا العام قرابة ١,٣ مليون طن، كما بلغت قيمة هذه الواردات ٣٧٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، أي ان الكمية المستوردة من القمح في عام ٢٠٠٩ تزيد عن نظيرتها في عام ٢٠٠٠ بقرابة ١,٢٨ مليون طن اي ما يعادل قرابة ٩٨,٥%

جدول رقم ١. ترتيب أهم دول العالم المستوردة للقمح وفقا للكمية وقيمتها في عامي (٢٠٠٩، ٢٠٠٠)

الدولة	كمية الواردات (الف طن)		الترتيب وفقا للكمية		قيمة الواردات (مليون دولار)	
	2009	2000	2009	2000	2009	2000
إيطاليا	6479.09	6860.44	1	2	1724.73	979.67
أستراليا	6413.49	2502.04	2	14	1305.79	315.26
الجزائر	5719.73	5367.04	3	5	1830.31	803.98
اليابان	5475.59	5853.83	4	4	1562.19	1029.69
إيران	5460.22	6577.88	5	3	1076.21	859.73
البرازيل	5445.61	7523.01	6	1	1208.93	981.00
هولندا	4984.69	2361.6	7	15	1003.92	293.55
إندونيسيا	4655.29	3588.73	8	7	1316.05	502.42
ألمانيا	4068.33	-	9	-	851.91	-
مصر	4059.93	4896	10	6	1576.06	713.35
بنجلاديش	4054.49	1600	11	19	648.72	238.08
كوريا	3805.08	3329.32	12	10	949.37	470.43
نيجيريا	3803.62	2219.71	13	16	926.56	251.94
بلجيكا	3583.8	3581.04	14	8	803.49	440.11
تركيا	3392.07	-	15	-	901.61	-
باكستان	3102.63	-	16	-	1040.62	-
الفلبين	3068.27	2655.3	17	13	825.36	390.86
العراق	3050.41	3185.2	18	11	796.77	836.75
اليمن	2798.89	1568.33	19	20	733.87	119.98
المكسيك	2776.93	2794.42	20	12	727.83	333.93
أمريكا	-	1862.22	-	18	-	244.70
المغرب	-	3441.16	-	9	-	516.52
الصين	-	2033.9	-	17	-	340.88
السعودية	1300.92	20.02	75	34	373.10	3.13

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الزراعة والأغذية الدولية www.fao.org

حيث بلغ نحو ٠,٣٠ ألف دولار/طن لكل منهم، والذي مثلت واردات مصر من القمح من هذه الدول نحو ٤٥,٢ ألف طن، ١١٥,٣ ألف طن، ٢٠,٧ ألف طن على الترتيب أى ٠,٢٢%، ٠,٥٧%، ٠,١٠% من الطاقة الاستيرادية المصرية من القمح على الترتيب، في حين حققت دولة ماليزيا أعلى سعر استيرادى للطن حيث بلغ نحو ٠,٩٤ ألف دولار/طن، والذي مثلت واردات مصر من القمح من هذه الدولة نحو ١١ ألف طن أى ٠,٠٥% من الطاقة الاستيرادية المصرية من القمح.

كما يشير التوزيع الجغرافى المتوقع لواردات السعودية من القمح من الأسواق العالمية المختلفة فى عام ٢٠١٧ والموضح بجدول رقم (٣) الى ان كمية الواردات السعودية بلغت قرابة ٧.٩ مليون طن عام ٢٠١٧، وتقدر قيمتها الاجمالية بقرابة ٤,٣ مليار دولار، وقد تم استيراد هذه الكمية من ٦ دول مختلفة.

هذا وتشير بيانات الجدول رقم (٣) الى أن سوق دولة ليتونيا قد حقق أقل سعر استيرادى للطن حيث بلغ نحو ٠,٣٨ ألف دولار/طن، والذي مثلت واردات السعودية من القمح من هذه الدولة نحو ٤٩٦,٥ ألف طن أى ٥,١% من الطاقة الاستيرادية السعودية من القمح، في حين حققت دولة بولندا أعلى سعر استيرادى للطن حيث بلغ نحو ٠,٧٨ ألف دولار/طن، والذي مثلت واردات السعودية من القمح من هذه الدولة نحو ٧٤,٧ ألف طن أى ٠,٧% من الطاقة الاستيرادية السعودية من القمح.

يتضح من كل ما سبق وجود فجوة بين الكميات المستوردة من القمح والطاقات التصديرية لأهم الدول المصدرة للقمح مما يدل على وجود امكانية لزيادة وارداتنا وبخاصة فى الأسواق ذات الطاقة التصديرية المرتفعة والأسعار المنخفضة، وهذا يشجعنا للإستفادة من تلك الأوضاع عن طريق اعداد خطة لإعادة التوزيع الجغرافى لتلك الواردات بالشكل الذى يكون فى صالح ميزان المدفوعات.

وبناء على ما سبق يتبين ضرورة العمل على اعادة توزيع الواردات من القمح من الأسواق العالمية بما يتناسب مع الطاقة التصديرية لتلك الدول، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام اسلوب البرمجة الخطية للتوصل الى أفضل توزيع لواردات القمح،

وتشير بيانات الجدول رقم (٢) الى أن سوق جمهورية مولدوفا قد حقق أقل سعر استيرادى للطن حيث بلغ نحو ٠,١٠ ألف دولار/طن، والذي مثلت واردات مصر من القمح من هذه الدولة نحو ٣,١٨ ألف طن أى ٠,٠٦% من الطاقة الاستيرادية المصرية من القمح، في حين حققت دولة أسبانيا أعلى سعر استيرادى للطن حيث بلغ نحو ٠,٢٢ ألف دولار/طن، والذي مثلت واردات مصر من القمح من هذه الدولة نحو ٦,٧ ألف طن أى ٠,١٢% من الطاقة الاستيرادية المصرية من القمح.

كما يشير التوزيع الجغرافى لمتوسط واردات السعودية من القمح من الأسواق العالمية المختلفة خلال (١٩٩٠-٢٠٠٩) والموضح بجدول رقم (٣) الى ان متوسط كمية الواردات السعودية بلغت قرابة ٩٩,٣ ألف طن فى الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، وتقدر قيمتها الاجمالية بقرابة ٢٩,٦ مليون دولار، وقد تم استيراد هذه الكمية من ٦ دول مختلفة.

هذا وتشير بيانات الجدول رقم (٣) الى أن سوق ليتونيا قد حقق أقل سعر استيرادى للطن حيث بلغ نحو ٠,٢٦ ألف دولار/طن، والذي مثلت واردات السعودية من القمح من هذه الدولة نحو ١.٥ ألف طن أى ٥,١% من طاقتها التصديرية، في حين حققت دولة بولندا أعلى سعر استيرادى للطن حيث بلغ نحو ٠,٥٣ ألف دولار/طن، والذي مثلت واردات السعودية من القمح من هذه الدولة نحو ٠,٧٦ ألف طن أى ٠,٧٧% من الطاقة الاستيرادية السعودية من القمح.

التوزيع الجغرافى المتوقع لواردات مصر والسعودية من القمح فى عام ٢٠١٧:

يشير التوزيع الجغرافى المتوقع لمتوسط واردات مصر من القمح من الأسواق العالمية المختلفة فى عام ٢٠١٧ والموضح بجدول رقم (٢) الى ان متوسط كمية الواردات المصرية بلغت قرابة ٢٠٠.٣٢ مليون طن عام ٢٠١٧، وتقدر قيمتها الاجمالية بقرابة ٨.٩ مليار دولار، وقد تم استيراد هذه الكمية من ٢٩ دولة مختلفة.

هذا وتشير بيانات الجدول رقم (٢) الى أن سوق دول الارجننتين، التشيك واندونيسيا قد حققوا أقل سعر استيرادى للطن

والذى يتحقق عن طريق تدنية فاتورة الواردات في ظل قيود تتمثل في الطاقة التصديرية للدول المصدرة بالإضافة الى القيد الخاص بحجم الطاقة الاستيرادية للقمح وسعر استيراد الطن من كل دولة، وفي ظل تلك القيود تم عمل نموذج للوضع الراهن وعمل بدائل مختلفة لهذا التوزيع الراهن كما هو موضح فيما يلي:

البديل الأول: تتوزع الكميات المستوردة من القمح بطريقة حرة على مختلف الدول حسب اقلها سعرا وفي ظل قيد طاقة تلك الدول التصديرية، مع مراعاة توزيع الكميات بالتساوى على الدول في حالة تساوى السعر وذلك بغرض تنويع مصادر الاستيراد.

البديل الثاني: يتم مضاعفة الواردات من القمح من بعض دول العالم في حدود الطاقة الاستيرادية وذلك وفقا لأقل الدول سعرا وفي ظل قيد طاقتها التصديرية.

البديل الثالث: وفيه يقتصر استيراد القمح على الدول التى تصدر ٥٠ الف طن فأكثر وفقا للدول الأقل سعرا وفي حدود ١٠% من طاقتها التصديرية كحد أقصى.

ووفقا لهذه البدائل المقترحة تم إعادة توجيه الواردات من القمح باستخدام نموذج البرمجة الخطية وذلك بمهدف تحديد اوفق الأسواق التى يمكن الاستيراد منها والتي تحقق تدنية حصيلة الواردات أى ما يعنى تحقيق وفر في ميزان المدفوعات، وقد دلت نتائج البدائل المقترحة والموضحة بالجداول رقم(٤،٥) ما يلي:

أولاً: نتائج البدائل المقترحة لواردات مصر من القمح:

بالنسبة لنتائج البديل الأول: توزعت واردات مصر من القمح على ٤ دول ولقد حقق هذا النموذج تكلفة استيرادية تقدر بقرابة ٦٨١,٨٩ مليون دولار أى بوفر قدره ٢٢٣,٣٧ مليون دولار تمثل قرابة ٢٤,٦٧% عن النموذج الراهن وذلك للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، كما توزعت الكميات المستوردة من القمح والمتوقعة لعام ٢٠١٧ على ٤ دول أيضا ولقد حقق هذا النموذج تكلفة استيرادية تقدر بقرابة ٤,٤ مليار دولار أى بوفر قدره ٥,٤٣ مليار دولار تمثل قرابة ٥٥,٥% عن النموذج المتوقع وذلك في عام ٢٠١٧، جدول (٤).

ثانياً: نتائج البدائل المقترحة لواردات السعودية من القمح:

بالنسبة لنتائج البديل الأول: توزعت واردات السعودية من القمح على دولة واحدة ولقد حقق هذا النموذج تكلفة استيرادية تقدر بقرابة ٢٥,٥٨ مليون دولار أى بوفر قدره ٤,٠٣ مليون دولار تمثل قرابة ١٣,٦% عن النموذج الراهن وذلك للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، كما توزعت الكميات المستوردة من القمح والمتوقعة لعام ٢٠١٧ على ٣ دول أيضا ولقد حقق هذا النموذج تكلفة استيرادية تقدر بقرابة ٣,٨٦ مليار دولار أى بوفر قدره ٤٢٦,٢٦ مليون دولار تمثل قرابة ١٠% عن النموذج المتوقع وذلك في عام ٢٠١٧، جدول (٥).

بالنسبة لنتائج البديل الثاني: توزعت واردات السعودية من القمح على ٤ دول ولقد حقق هذا النموذج تكلفة استيرادية تقدر بقرابة ٢٨,٩٩ مليون دولار أى بوفر قدره ٠,٦٢ مليون دولار تمثل قرابة ٢,١% عن النموذج الراهن وذلك للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، كما توزعت الكميات المستوردة من القمح والمتوقعة لعام ٢٠١٧ على ٤ دول أيضا ولقد حقق هذا النموذج تكلفة استيرادية تقدر بقرابة

جدول ٤. تكلفة واردات مصر من القمح في الوضع الراهن وفي ظل مختلف البدائل المقترحة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) وعام ٢٠١٧.

النموذج الراهن والبدائل المقترحة	متوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)			عام ٢٠١٧		
	تكلفة الواردات (مليون دولار)	الوفر (العائد) المتحقق عن الوضع الراهن (مليون دولار) %	عدد الدول المستورد منها	تكلفة الواردات (مليون دولار)	الوفر (العائد) المتحقق عن الوضع الراهن (مليون دولار) %	عدد الدول المستورد منها
النموذج الراهن	905.26	-	29	9785.63	-	29
البديل الأول	681.89	223.37	4	4353.08	5.43	4
البديل الثاني	867.37	37.89	12	7329.81	2.46	17
البديل الثالث	820.85	84.41	12	7498.27	2.29	14

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم ٢

جدول ٥. متوسط تكلفة واردات السعودية من القمح في الوضع الراهن وفي ظل مختلف البدائل المقترحة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) والمتوقع خلال عام ٢٠١٧.

النموذج الراهن والبدائل المقترحة	متوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)			عام ٢٠١٧		
	تكلفة الواردات (مليون دولار)	الوفر (العائد) المتحقق عن الوضع الراهن (مليون دولار) %	عدد الدول المستورد منها	تكلفة الواردات (مليون دولار)	الوفر (العائد) المتحقق عن الوضع الراهن (مليون دولار) %	عدد الدول المستورد منها
النموذج الراهن	29.61	-	6	4.28	-	6
البديل الأول	25.58	4.03	1	3.86	426.26	3
البديل الثاني	28.99	0.62	4	4.14	141.55	4
البديل الثالث	28.17	1.44	2	4.26	25.25	5

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم ٣

الرويس وخليفة (دكاترة)، التوجه الأقتصادي للتجارة الدولية للأرز في المملكة العربية السعودية وصلته بالأمن الغذائي السعودي، الرياض، ٢٠١٠.

سوزان عبدالمجيد أبوالجند على، أثر سياسة التحرر الأقتصادي على اربحية محاصيل الحبوب الغذائية الرئيسية في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٦.

علي يوسف خليفة (دكتور) - النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الجزئي الوصفي والرياضي - منشأة المعارف إسكندرية ٢٠٠٢.

علي يوسف خليفة (دكتور) - القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض الأقطار العربية - منشأة المعارف إسكندرية ٢٠٠٢.

علي يوسف خليفة (دكتور) - التحليل النشاطي - قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة الإسكندرية - إسكندرية ٢٠٠٦.

منظمة الأغذية والزراعة - نشرات التجارة - أعداد متفرقة - روما.

١,٤ مليار دولار أى بوفر قدره ١٤١,٦ مليون دولار تمثل قرابة ٣,٣% عن النموذج المتوقع وذلك في عام ٢٠١٧، جدول (٥).

بالنسبة لنتائج البديل الثالث: توزعت واردات السعودية من القمح على دولتين ولقد حقق هذا النموذج تكلفة استيرادية تقدر بقرابة ٢٨,٢ مليون دولار أى بوفر قدره ١,٤ مليون دولار تمثل قرابة ٤,٩% عن النموذج الراهن وذلك للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، كما توزعت الكميات المستوردة من القمح والمتوقعة لعام ٢٠١٧ على ٥ دول أيضا ولقد حقق هذا النموذج تكلفة استيرادية تقدر بقرابة ٤,٢٦٣ مليار دولار أى بوفر قدره ٢٥,٣ مليون دولار تمثل قرابة ٠,٦% عن النموذج المتوقع وذلك في عام ٢٠١٧، جدول(٥).

المراجع

أسماء حسن محمد، التقييم الاقتصادي لتوزيع الاراضي الجديدة على خريجي الجامعات المصرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد وإدارة الاعمال الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٨م.

Healy, linear programming methods, low state university, 1960.

United Nations, united land book of statistics, united nations conferences on trade and development, New York 2009.

World Bank, "Rising Food Price, Policy options and World Bank response". Note distributed for information as Backg row to the Discussion of recent market development at the development committee meeting 2008.

منظمة الأغذية والزراعة الدولية - أثر السياسات الاقتصادية للأمن الغذائي - روما ١٩٩٨ م.

وزارة الاقتصاد والتخطيط نشرات التجارة الخارجية - أعداد متفرقة .

F.A.O., "Bio- energy Policy, Market and Trade and Food Security, climate change, energy and food high level conference on food security. The challenges of climate charge and Bio-energy, Rome 3-5 June 2008.

SUMMARY

Economic Returns to Redirect of Imports Egypt and Saudi Arabia of Wheat

Ali Yousef Khalifa, Nashwa Abd El-Hamid Al-Tatawy, khalid Bin Nhar El-Ruwais, Assmaa Hassan Mohamed Hassan

The research problem considers the issue of food occupies represents the first rank as the provision of food for the population and represents a major objective of economic policy in Egypt and Saudi Arabia. Egypt and Saudi Arabia from a gap between consumption and production, forcing the country to plug between both domestic production and consumption Local through imports from world markets.

Targeting this research aims to guide international trade of wheat in order to achieve availability of consumer needs of wheat for the population with now looks bill wheat imports borne by the Egyptian and Saudi Arabia economy to achieve availability of consumer quality and reasonable prices for food security with respect to commodity wheat, and to achieve this goal the search use the approach linear programming to know the better distribution of imports of wheat, which is achieved by minimizing the import bill in light of

restrictions are in the export capacity of the exporting countries, in addition to the restriction on the size of energy import of wheat and price per ton of imports from each country, has reached this search that the first alternative and private distribute imported quantities of Wheat free way to different countries as the least expensive and under export capacity of these countries export, has achieved the highest rates provide for the import bill of wheat, where he achieved for Egypt ratio provided estimated at around 24.67% for current model for the period (1990-2009), and about 55.5% for expected model in 2017, also achieved a first alternative also higher rates of saving in the import bill of wheat in Saudi Arabia where achieved ratio provided estimated at around 13.6% for current model for the period (1990-2009) and about 10% for expected model and that in 2017.